٥ ــ إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة اشهر.

٦ ــ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٧ ــ يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

٨ ــ يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادىء.

(انظر النص الكامل للبيان الختامي للمؤتمر والمتضمن البنود الثمانية: مجلة «فلسطين الثورة»، العدد «٤٢٦»، ٢/١٠/١٩٨٢، ص ٣٤).

وتعليقا على البند السابع من ميثاق فاس اصدر ثلاثة اعضاء في الوفد الفلسطيني لقمة فاس هم: عضو اللجنة التنفيذية الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية ــ القيادة العامة طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد اليماني (أبو ماهر)، وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» نمر صالح (أبو صالح)، بياناً فيما يلي نصه:

«نعلن، نحن اعضاء الوفد الفلسطيني الى مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المنعقد في فاس والذي افتتح يوم الاثنين في ٦/٩/١٩٨٢ رفضنا للبند السابع من قرار مؤتمر القمة الـ (١٢) والمتعلق بمشروع السلام العربي والذي نصه: «يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة.

«إن هذا النص يعتبر من وجهة نظرنا مخالفة واضحة لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني وتنازلاً يقدم للعدو الصهيوني مقابل آمال وهمية معلقة في الهواء تتحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني. اننا نعلن رفضنا لهذا البند رفضا قاطعا، ونعلن انه لا يمثل مواقفنا من هذا الموضوع من بعيد أو قريب، تلك المواقف التي تلتزم أساساً مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المتعاقبة» (السفير، ٩/٩/١٩٨٢).

وفي أعقاب اجتماع المجلس المركزي أعلنت أربعة فصائل من فصائل الثورة الفلسطينية رفضها القاطع للبند السابع من ميثاق فاس، واعترضت على بيان المجلس المركزي، فأصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ــ الصاعقة، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة، بياناً مشتركاً جاء فيه:

«اطلعنا على البيان الصادر عن رئيس المجلس المركزي لـ «م.ت.ف.» حول اجتماع المجلس الذي عقد في دمشق يوم الأحد التاسع عشر من ايلول الجاري، ويهمنا من موقع المسؤولية، ومن منطلق الحرص الشديد على اقامة أوثق العلاقات بين مختلف فصائل حركة المقاومة الفلسطينية في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية على أسس ثابتة، أن نوضح ما يلي:

«١ ــ أعرب مندوبنا، كما اعرب اغلبية الأعضاء الذين تحدثوا في هذه الجلسة، عن رفضهم القاطع للبند السابع مما سمي مشروع السلام العربي الذي اقره مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد فيمدينة فاس من ٦ ــ ٩ ايلول ١٩٨٢ لأن هذا البند من وجهة نظرنا ووجهة نظر الأعضاء الذين اعلنوا رفضهم له يتضمن اعترافاً ضمنياً بالكيان الصهيوني في ارضنا المحتلة وبشرعية اغتصابه لها، بما يتنافى مع ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المتعاقبة التي من ضمنها رفض الاعتراف بالمفاوضات والصلح مع العدو الصهيوني، كما انه يعني انهاء حالة الحرب مع العدو الصهيوني وفق ما اعلنه الملك الحسن في مؤتمره الصحافي الذي عقده عقب انتهاء اعمال مؤتمر القمة مباشرة.

«٢ ــ ان اقرار هذا البند يفسح المجال امام النظام الأردني ليمارس الدور الذي رسمته له الامبريالية الاميركية، والذي كان بيان الرئيس الاميركي ريغان الذي اذاعه قبل بضعة ايام من المؤتمرواضحا في هذه الناحية وكان بمثابة دليل عمل المؤتمر.

«٣ ــ نعود فنؤكد من جديد ان رفضنا للبند السابع من المشروع، واعتراضنا على بعض ما ورد في بيان الأخ رئيس المجلس المركزي من حيث غموضه، وعدم ايراد نص صريح حول رفضنا للاعتراف بشرعية اغتصاب العدو، وعمد اتفاقه مع ما اعرب عنه اغلبية الأعضاء الذين